المناور: ألا يوجد لدى أمن الدولة ما يقوم به غير صالح الرشيدي؟

تساءل النائب أسامة المناور ألا يوجد لدى جهاز أمن الدولة بمثل هذه الظروف الإقليمية الدقيقة ما يقوم به أهم المواطن من صالح الرشيدي الذي كشف تجاوز يشكّل شبة تنفيع على حساب المال العام؟

وطالب المناور وزير الداخلية إطلاق سراح الرشيدي فوراً وتوضيح ملابسات ما جرى.

هشام الصالح : وقف صرف الدعم عن من يبلغ أو يفوق راتبه 3000 دينار مخالفة لنص المادة 3 من القانون رقم 19 لسنة 2000

رياض عواد

أعلن النائب هشام الصالح عن تقديمه سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة (نص السؤال)

كلف مجلس الوزراء الهيئة العامة للقوى العاملة بإنجاز دراسة عن مدى إمكانية وقف صرف دعم العمالة الوطنية لمن يبلغ إجمالي راتبه 3000 دك فما فوق ، وإذا كان وراء التفكير في هذا الإجراء الرغبة في ترشيد الإنفاق وتوجيه الدعم إلى الفئات الأكثر استحقاقا فإن الغاية الأساسية من إقرار دعم العمالة هي تشجيع الإقبال على العمل في القطاع الخاص وتخفيف العبء على الميزانية العامة وذلك ما يقتضي برأينا القيام بتقييم موضوعي لتطبيق قانون دعم العمالة الوطنية برمته ومراجعة آليات تنفيذه . وفي انتظار ذلك فإن الدراسة التي ستقوم بها الهيئة العامة للقوى العاملة يجب أن تبحث بكل موضوعية مسألة الحد الأقصى للراتب المستحق لدعم العمالة وتأخذ بالاعتبار :

– من جهة أولى : تكاليف المعيشة وحجم الإنفاق الأسري.

هشام الصالح

– ومن جهة ثانية : الالتزامات المالية للمواطنين المستفيدين من هذا الدعم ذوي الرواتب التي تبلغ أو تفوق 3000 دك والذين نظموا مصاريفهم ونفقات أسرهم – ومنها التزامات بقروض – على أساس دخل إجمالي متضمنا دعم العمالة الذي يصرف لهم .

لذا برجاء الاجابة عن الأسئلة التالية وتزويدي بالبيانات المطلوبة:

1 – ما السند القانوني في تكليف الهيئة العامة للقوى العاملة بإجراء هذه الدراسة في الوقت الذي أناط القانون بمجلس الخدمة المدنية وضع سياسات استخدام القوى العاملة الوطنية في الجهات المختلفة ومتابعة تنفيذها بما يحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ؟

2 – كيف يمكن وقف صرف الدعم عن فئة معينة من المستحقين بالمخالفة لنص المادة 3 من القانون رقم 19 لسنة 2000 والتي تقضي بأن تقوم الحكومة بأداء الدعم دون أي استثناء لمن يبلغ أو يفوق راتبه الإجمالي 3000 دك ؟

3 – تزويدي ببيانات إحصائية تتضمن تصنيفا بحسب الرواتب الإجمالية عن المستفيدين من دعم العمالة الوطنية حتى تاريخ تقديم هذا السؤال .

4 – ما هي نسبة من يصرف لهم الدعم من الذين يبلغ إجمالي رواتبهم أو يفوق 3000 دك إلى مجموع المستف يدين من الدعم ؟

5 – ما هي قيمة الوفر المالي الذي تتوقع الحكومة تحقيقه في حالة وقف صرف دعم العمالة الوطنية عن ذوي الراتب الإجمالي الذي يبلغ أو يفوق 3000 د ك ؟

6 – كيف يمكن في رأيكم التوفيق بين دواعي وضع حد أقصى للراتب الإجمالي الذي يستحق صاحبه دعم العمالة و الحرص على عدم إرباك الذين اكتسبوا الحق في الدعم و يبلغ أو يتجاوز راتبهم الإجمالي هذا الحد ولكنهم مطوقون بالتزامات مالية ومصاريف منتظمة عليهم أن يستمروا في الوفاء بها ؟

طالب «الداخلية بالإفراج الفوري عن العسكري الموقوف ومحاسبة المسؤولين عن احتجازه

عبد الله المضف يطالب الوزراء بالإجابة على الأسئلة البرلمانية واحترام حق النواب والمواطنين

عبدالله المضف

طالب النائب عبد الله المضف بضرورة أن يجيب الوزراء على أسئلة النواب خاصة التي تتعلق بالمال العام وكيفية إدارته، مشيرا إلى أن المواطنين ينتظرون الإجابة على هذه القضايا المطروحة في الأسئلة البرلمانية.

وأوضح المضف في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن هناك وزراء لم يجيبوا على العديد من الأسئلة التي قدمها، مؤكدا على ضرورة احترام إرادة النواب والمواطنين والإجابة على الأسئلة وعدم التعويل على أن هذه الفترة هي عطلة برلمانية.

وقال إنه تقدم بعشرة أسئلة إلى وزير التجارة والصناعة منذ 30 ديسمبر 2020، ولم تأت الإجابة عليها إلى الآن ولم يطلب الوزير الأجل، داعياً إياه بسرعة الإجابة على تلك الأسئلة

وأضاف أنه توجد أيضاً أسئلة موجهة إلى وزير المالية ينتظر الشعب الكويتي الإجابة عليها بفارغ الصبر بخصوص مكتب استثمار لندن حيث بلغت الأسئلة التي وجهها للوزير بخصوصه 30 سؤالا، وأيضاً بخصوص شركة المشروعات السياحية ولم يتم الإجابة على هذه الأسئلة منذ4 أشهر.

ولفت إلى أنه من حق الشعب أن يعرف كيفية إدارة الأموال العامة، مطالباً الوزير باحترام إرادة الأمة والإجابة على الأسئلة البرلمانية .

وأوضح المضف أنه تفاجأ برد وزير المالية على سؤال حول الأصول التي تدار للدولة والمتعلقة بشراء المديونيات للأفراد والشركات بأن السؤال غير دستوري، مستغربا أن يكون رد الوزير عن السؤال عن الأموال العامة للبلد وأموال الشعب بأنه غير دستوري.

وتساءل المضف» هل بعض هذه الأموال لاتحصل؟ وإذا تم تحصيلها هل تذهب إلى الخزانة العامة أم لا؟»، لافتاً إلى أن من حق النائب أن يعرف كيف تدار الأموال العامة.

من جهة أخرى حذر النائب عبد الله جاسم المضف وزارة الداخلية من استخدام سلطاتها الأمنية بشكل غير قانوني وغير دستوري، عبر القيام باحتجاز عسكري في جهاز أمن الدولة، واستخدام سياسة الترهيب معه. وطالب في تصريح صحافي بالإفراج الفوري عن العسكري الموقوف ومحاسبة المسؤولين عن احتجازه بشكل عاجل

فرز الديحاني للوزراء: ما خطة وزاراتكم والجهات التابعة لكم عن السنوات الخمس القادمة؟

فرز الديحاني

وجه النائب فرز الديحاني سؤالا مشتركا إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، ووزير التربية د. علي المضف، ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي، ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما خطة وزاراتكم والجهات التابعة لكم عن السنوات الخمس الماضية، ونسبة الإنجاز في الخطة؟

2 –ما خطة وزاراتكم والجهات التابعة لكم عن السنوات الخمس القادمة، متضمنة مؤشرات قياس الأداء والأهداف الرقمية للخطة؟

3 –ما المعوقات التي تواجهكم لتنفيذ الخطة عن السنوات الخمس القادمة؟

أكد أن التعدي على حريات الناس غير مقبول

مهلهل المضف: انحراف الأجهزة الأمنية عن دورها الوطني أمر خطير

قال النائب مهلهل خالد المضف إن انحراف الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية عن دورها الأمني والوطني وتحولها لأداة تهديد وتصفية حسابات داخل الوزارة تنفيذاً لرغبات شخصية لإقصاء أحد قيادات الداخلية يدفع ثمنه الوطن والأمن أمر خطير ويجب الوقوف عليه فورا. وأكد أن التعدي على حريات الناس غير مقبول بكل أنواعه.

حزمة أسئلة من الجمهور للفارس عن ندوة جامعية تقيمها وحدة الدراسات النسوية والجندرة

وأشار إلى أن هذه الممارسات تؤكد أن رئيس الحكومة مسؤول عن هذا العبث وأن قياداته غير جادة في مسألة الإصلاح.

مهلهل المضف

العتيبي: سياسة الترهيب لإرضاء حاشية وزير الداخلية أمر مرفوض

خالد العتيبي

قال النائب خالد العتيبي: إن «نطاق عمل إدارة أمن الدولة محدد لقضايا محددة لايمكن القبول بأن يتم التحقيق والحجز بها لقضايا لاتندرج تحت تخصصها النوعي».

وأضاف أن «سياسة الترهيب التي تنتهجها الوزارة (وزارة الداخلية) بعلم بالوزير لإرضاء حاشيته أمر مرفوض وسوف يضاف هذا التجاوز الخطير في استجوابنا القادم».

استفسر عن مساحة مشروع القرية التراثية ونسبة الإنجاز فيه وأسباب تأخير البدء في المشروع

مرزوق الخليفة: ما أسباب عدم تكليف «الكويتية» أو «الجزيرة» بنقل الطلبة مباشرة إلى مصر؟

مرزوق الخليفة

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، قال في مقدمته: ورد إلينا شكوى من الاتحاد الوطني لطلبة الكويت بجمهورية مصر العربية (شعبة الإسكندرية) عن معاناتهم بسب حظر الطيران المباشر بين الكويت وجمهورية مصر العربية.

وتبعا لهذا القرار، فقد ارتفعت أسعار تذاكر العودة بشكل غير معقول حيث قاربت قيمة التذكرة الواحدة على 500 دينار، بالإضافة إلى أن طريق العودة لهؤلاء الطلبة عن طريق خط طيران آخر مرورا بدول أخرى (ترانزيت) يعانون فيه من طول ساعات الانتظار. وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

ما المانع في تكليف الخطوط الجوية الكويتية أو طيران الجزيرة لنقل الطلبة عبر رحلات أسبوعية مباشرة؟

هل هنالك توجه لفتح خط الطيران المباشر في القريب العاجل– إذا كان الجواب بالإيجاب، فمتى سيبدأ تنفيذ ذلك؟ وإذا كانت هنالك خطة زمنية مقررة لفتح هذا الخط، فما هي؟ كما وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالا إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، قال في مقدمته: يعد مشروع القرية التراثية القريب من مقر كل من البنك المركزي وبيت ديكسون ومقر الهيئة العامة للاستثمار معلما تاريخيا وحضاريا للدولة.

حيث تعاقدت الدولة عام 1994 مع أحد المستثمرين، وتعرض المقاول المنفذ للمشروع لمشاكل مالية أدى إلى توقف الأعمال في حينه وعلى الرغم من مرور فترة زمنية طويلة على توقف الأعمال ولا يوجد أي مؤشر لاستئناف الأعمال بالمشروع.

وبما أن مشروع القرية التراثية يقع في قلب العاصمة سينتج عنه أنشطة تجارية متعددة تخلق فرصا استثمارية مختلفة بالإضافة إلى فرص عمل للشباب.

فايز الجمهور يوجه حزمة أسئلة للفارس عن ندوة جامعية تقيمها وحدة الدراسات النسوية والجندرة

فايز الجمهور

وجه النائب فايز الجمهور سؤالا برلمانيا إلى وزير النفط وزير التعليم العالي عن قيام وحدة الدراسات النسوية والجندرة التابعة لقسم التاريخ في كلية الآداب جامعة الكويت بتنظيم ندوة.

واستفسر الجمهور عن علاقة وحدة الدراسات النسوية والجندرة بقسم التاريخ بكلية الآداب، وهل أنشئت الوحدة وفق اللوائح الجامعية المعمول بها داخل جامعة الكويت؟

كما طلب الجمهور تزويده بجميع المحاضرات والندوات والدورات السابقة التي أقامتها وحدة الدراسات النسوية والجندرة وأسماء المحاضرين فيها ومؤهلاتهم العلمية وسيرتهم الذاتية وعناوين تلك المحاضرات والندوات والدورات.

كذلك طلب الجمهور تزويده بتفاصيل الدورات المزمع انعقادها من قبل وحدة الدراسات النسوية والجندرة الفترة القادمة ومحاور تلك الدورات والشريحة الموجهة لها والرسوم المقرر تحصيلها من قبل المشاركين في تلك الدورات، مع تزويده بأسماء من سيحاضر بتلك الدورات ومؤهلاتهم العلمية وسيرتهم الذاتية، وهل استعانت بهم كلية الآداب من قبل.

واستفسر الجمهور أيضا عن الأسباب الداعية إلى استعانة قسم التاريخ بكلية الآداب بهذه المحاضرات بأعضاء من خارج هيئة التدريس بجامعة الكويت والآلية التي ستقام بها هذه الدورات وتطبيقاتها والكتب المستخدمة والمذكرات، مع تزويده بمحاضر الاجتماعات والمخاطبات الرسمية السابقة واللاحقة من العميد ورئيس قسم التاريخ ورئيسة الوحدة التي تمت بهذا الشأن.

الشاهين يقدم أسئلة إلى وزيري «المالية» و«البلدية» عن المارينات الخاصة ورسوم أملاك الدولة

تفاعلا مع ما اثارته احدى الصحف ، وجه النائب أسامه الشاهين رسميا سؤالين برلمانيين إلى وزيري المالية والبلدية عن «المارينات» الخاصة، ورسوم أملاك الدولة واشتراطات السلامة والبيئة فيها.

وقال في مقدمة السؤالين الموجهين إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني إن البحر والشواطئ يعدان من مكونات الثروة القومية للبلاد، ونصت المادة (21) من دستور دولة الكويت على أن «الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة، تقوم على حفظها وحسن استغلالها ما بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني.

وأضاف: ولما كان الكثير من البيوت الساحلية تمد تسوير البيت إلى البحر، وتبني موانئ ومرافئ خاصة بالقرب منها وأن ذلك مخالفاً للقانون، علماً بأن قيمة هذه المراسي «المارينات الخاصة» تقدر بملايين الدنانير ومع ذلك لا يتم تسديد أي رسوم مالية عليها للدولة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

هل يتم فرض رسوم مالية على المراسي «المارينات الخاصة»؟ في حال الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من القرارات المنظمة لها، مع تزويدي بقيمة المبالغ المالية المحصلة، وعدد المراسي «المرينات الخاصة» الداخلة ضمنها.

وطالب وزير البلدية افادته وتزويده بالآتي:

1 –ما هي إجراءات «الأمن والسلامة» المشترط وجودها في هذه المراسي؟

2 –ما هي إجراءات الحصول على ترخيص مرسى «مارينا خاصة»؟

3 –كم يبلغ عدد المراسي «المرينا الخاصة» المرخصة؟ 4) ما هي الاجراءات البيئية الواجب توافرها في هذه المراسي؟

أسامة الشاهين

الويزري ينتقد توقيف الرشيدي: كيف يتم احتجاز عسكري منذ الأحد والضغط عليه من أجل مصلحة تجارية؟

وتوجّه إلى وزير الداخلية بالقول «كيف يتم احتجاز عسكري من الأحد الماضي في أمن الدولة وترهيبه والضغط عليه من أجل مصلحة تجارية لأحد المسؤولين في الوزارة... وما علاقة أمن الدولة في مثل هذه القضايا وما الهدف من ذلك! وهل أصبح جهاز أمن الدولة وسيلة لغايات شخصية، وهل كرامات الناس رخيصة لدى السلطة»؟.

روح الدين يدعو وزير الداخلية إلى الإفراج عن صالح الرشيدي

دعا النائب حمد روح الدين وزير الداخلية إلى الإفراج عن صالح الرشيدي. وقال، في حسابه، «أن يُستخدم جهاز أمن الدولة في غير اختصاصه لترهيب المواطنين وتزييف الحقائق أمر مرفوض، لا يجوز أن تقوم وزارة الداخلية بحجز حرية صالح سويد الرشيدي بسبب تصوير مقطع فيديو كشف من خلاله استنفاع مسؤول أمني بالمال العام».

وأضاف: «يجب على وزير الداخلية الإفراج فوراً عن صالح الرشيدي والتحقيق في ذلك».